

خطاب السيد فتح الله وعلو
وزير المالية والخصوصية
أمام مجلس المستشارين

بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية
لسنة 2005

الجمعة 6 شوال 1425 الموافق ل 19 نونبر 2004

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بعرض الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2005 كما صادق عليه مجلس النواب. وهو مشروع يأخذ منطلقاته الأساسية من التوجهات الاستراتيجية التي أبرزها خطاب العرش. وهو الخطاب الذي رسم بشكل واضح ومتكامل الرؤية المستقبلية لمسار بلادنا.

فعلى ضوء هذه الرؤية المستقبلية الجريئة اتضحت دعائم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي. وعلى هديها سنعمل كشعب وكحكومة لبناء مغربنا الموحد ، الديمقراطي ، المتضامن ، المنفتح والمتقدم.

من هذا المنطلق بلورت الحكومة مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2005 لتثبيت التوجه الإصلاحية التي أخذ به المغرب في السنوات الأخيرة ولتوسيع نطاق جهود تأهيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر مسلسل تراكمي يروم بناء اقتصاد عصري منتج ، متضامن ، يكتسب مقومات التمنيع ويطور المؤهلات اللازمة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إن الخطوات التي قطعتها بلادنا خطوات تبعث على التفاؤل خاصة وأنها انصبت على امتلاك مقومات التطور الذاتي. فالحرص على تقوية أواصر الانسجام والتلاحم بين مكونات الشعب المغربي يبرز من خلال إعادة الاعتبار للأمازيغية كرافد أساسي من روافد التراث الثقافي والحضاري لبلادنا. وتجسد كذلك عبر إقرار مدونة الأسرة وإرساء أسس التدبير الترابي الديمقراطي وتطوير النهج الجهوي والاهتمام بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج والتوجه نحو تدبير حداثي ومنفتح للشأن الديني على أساس ضمان وحدة المذهب وتأكيد خصائص الهوية المغربية المتمسكة بالتسامح والاعتدال والإنفتاح والدعم للسلم والتعاون بين الشعوب.

وتأكد كذلك العمق الحضاري لبلادنا في قدرتها على التوجه نحو المستقبل من خلال مكتسبات المسلسل التراكمي الذي طبع قضايا النهوض بالحرريات العامة وبناء مؤسسات دولة الحق والقانون والمعالجة الرصينة لملفات ورواسب التجاوزات والخروقات التي مست حقوق الإنسان بواسطة تطوير عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة الإنصاف والمصالحة.

فعلى أرضية صلبة في مجالات المصالحة مع الذات ، تخوض بلادنا مسلسل إصلاحات بنيوية تتوخى تدارك مظاهر الخصاص والتأخر عن ركب التحولات العميقة التي يعرفها العالم.

وبذلك أرسى بلادنا مرتكزات تعبئة شاملة لقواها ولمؤهلاتها في اتجاه ربح رهانات الحاضر والمستقبل. وبفضل الرؤية المستقبلية التي لخصها خطاب العرش في سبعة أورش نكون قد استكملنا مستلزمات الانخراط الواعي لإنجاز مسار المغرب القوي ، الموحد والديمقراطي ، المتفاعل مع عصره.

منجزات واعدة

تبرز المعطيات الكبرى لما حققته بلادنا في السنوات الأخيرة أن هذا المسار، كما بلوره التصريح الحكومي وأوضحته الأولويات الواردة في خطاب العرش ، مسار يتحقق وينجز بشكل تراكمي ملموس :

• فبلادنا تمكنت من إنجاز معدلات نمو أعلى مما حققته من قبل. فقد سجلنا معدل نمو متوسط يناهز 4,5% خلال الفترة 2001-2004 ؛

• وبلادنا استطاعت التحكم في مستوى التضخم في حدود 1,6% في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 بفضل سياسة نقدية حذرة وبفضل حرصنا على توطيد الإطار الماكرواقتصادي وتفادي اختلالات المالية العمومية ؛

• وبلادنا عملت على تقليص حجم المديونية العمومية حيث انتقل مؤشر الدين العمومي الإجمالي من 104 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1995 إلى 78 % سنة 2004 ؛

• واستطعنا كذلك نهج سياسة نشطة للدين الخارجي مما جعل مستواها يعرف تحسنا ملحوظا لينخفض إلى نصف ماكان عليه سنة 1997 (حاليا حوالي 11 مليار أورو) ؛

• وبلادنا تمكنت من تحقيق فائض في ميزان الأداءات وللسنة الرابعة على التوالي بمعدل متوسط 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004. كما أن مستوى الموجودات الخارجية في تحسن متواصل.

ومن هذه المؤشرات والبيانات الملموسة يتضح أن هذه التطورات هي وليدة تنامي الثقة في بلادنا وتعزيز وضعها الخارجي كما يتجسد ذلك من خلال تطور إيرادات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومستوى الاستثمارات الخارجية وكذلك القروض الخاصة الأجنبية.

لقد عملت الحكومة على تحضير هذا المشروع وهي واعية تمام الوعي بمستلزمات مواجهة ظرفية صعبة ، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي.

فرغم كل الصعوبات التي واجهتنا ، سيتوج تنفيذ ميزانية 2004 بنتائج مرضية بحول الله بفضل الجهود المشتركة التي بذلناها كفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وبفعل اتسام السياسة الاقتصادية والمالية بالحرص على مواكبة مستجدات الظرفية والجواب المباشر على متطلباتها وفقا لما يخدم المصالح العليا للبلاد.

فخلال سنة 2004 واجهت بلادنا مصاعب كانت ولا تزال لها انعكاسات مكلفة بالنسبة للمالية العمومية. فليس خاف عليكم أثر ارتفاع سعر النفط على ميزاننا التجاري (وهو ما يعكسه انخفاض معدل تغطية الواردات بالصادرات). فالحكومة ، ومن باب التحكم في انعكاسات هذا الارتفاع بما يناهز 50 % ، تعاملت معه بتريث وتبصر بالرغم من مضاعفات ذلك على شكل تكوين متأخرات مرتفعة لصندوق المقاصة.

كذلك هناك التحملات الناجمة عن آفة الجراد خاصة مع الحجم الذي أخذته هذه السنة وتوسع الرقعة الجغرافية للإجتياح وتنامي مخاطر الاكتساح وضرورة المبادرة لمواجهته في إطار التضامن الجهوي مع الدول المجاورة.

وغير خاف عليكم ما تطلبه واجب الإسعاف ومجهود التضامن مع مواطنينا المتضررين والمنكوبين على إثر زلزال الحسيمة. وهو ما استدعى من الدولة بلورة مخطط تنموي لتأهيل الإقليم تبلغ كلفته الإجمالية 2,7 مليار درهم.

وتحملت ميزانية الدولة من جانب آخر نفقات جديدة من جراء ارتفاع الكتلة الأجرية للوظيفة العمومية مما جعلها تصل إلى 12،8% من الناتج الداخلي الإجمالي. فالإستجابة لمقتضيات الحوار الاجتماعي ولمطالب الرفع من مرتبات الموظفين تشكل دعما للقدرة الشرائية ولتحسين المداخيل. وهي كذلك مساهمة من الخزينة العمومية في الرفع من مستوى الاستهلاك العام للبلاد ودعم للزواج ولمستوى النمو. مما سيسفر على إنكفاء مردودية مختلف مرافق الإدارة العمومية وتحسين أداءها.

وفي نفس السياق ، يندرج ارتفاع تحملات المقاصة بشكل يستدعي وباستعجال القيام بعمل تصحيحي يضمن للدعم العمومي إنجاز المقاصد الاجتماعية الحقيقية. فهناك طبعا تراكم في متأخرات مقاصة مواد الطاقة إلى جانب مبالغ دعم المواد الأساسية والتي أصبح الجميع ينادي بإدخال إصلاح عميق على نظامها.

وإلى جانب إكراهات الظرفية الداخلية ، هناك كذلك مصاعب تتبع من طبيعة المحيط الجهوي الذي يؤطر سير اقتصادنا ويحد من إمكانيات انتعاشه وبلوغه مستوى أعلى من التطور والنمو. وأعني بذلك انعدام الوفورات المرتبطة بالاندماج الجهوي الطبيعي. فبذل الانتفاع من مكاسب التكتل الجهوي لازال مشروع اتحاد المغرب العربي لم يخط خطواته الأولى نحو بناء تجمع إقليمي متكامل مكوناته ليصبح محركا لنمو قوي ومنطلقا لنهضة شعوب المنطقة ككل.

لقد عبر المغرب غير ما مرة عن الحاجة الماسة إلى بناء المغرب العربي واندماج بلدانه كأساس لمخاطبة العالم. وجسدت مبادرات جلالة الملك والرامية إلى إيجاد حل سياسي ونهائي للخلاف المفتعل حول الصحراء المغربية المنطلق الضروري لبناء المغرب العربي على أسس سليمة لربح رهانات التنافسية على المستوى الاقتصادي والمناعة على الصعيد الجيوستراتيجي.

I – التوجهات الكبرى لمشروع ميزانية 2005

لذلك عملت الحكومة لتجعل من هذا المشروع المعروف على مداولاتكم ميزانية تتسم بطابع إرادي. فميزانية 2005 هي ميزانية طموحة ، تحسن ثوابت

الهوية وتبرز مقوماتها ، ترفع من مستوى المجهود العمومي في الاستثمار ، ترسخ مقاربة التضامن الاجتماعي ومحاربة الفقر ، تعمل على مصاحبة المقاولات ومؤازرتها وتقوى وسائل النهوض بوتيرة الإصلاحات البنوية.

1-1 ميزانية إرادية لتحسين ثوابت الهوية المغربية

تحسين الهوية مسؤولية متقاسمة بين أفراد المجموعة الوطنية لكنها مسؤولية أولى ضمن مهام الدولة في تدبير الشأن العام وتوفير مناخ الطمأنينة الروحية والمادية.

وفي هذا المجال تهتم الدولة بتدبير الحقل الديني لتحسين المقومات الروحية للشعب المغربي المسلم. فارتكازا على توجيهات أمير المؤمنين ، جلالة الملك محمد السادس، الواردة في خطاب 30 أبريل 2004 ، أخذت استراتيجية إعادة هيكلة الحقل الديني شكل خطة متكاملة تتولى الإشراف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وتحتل الصحراء المغربية مكانة بارزة في المجهود التنموي الذي تقوم به الحكومة. وهو توجه أكده المغرب منذ استرجاعه لأقاليمه الجنوبية بواسطة مسلسل البرامج التنموية التي أنجزت داخل هذه الأقاليم. مما مكن من الارتقاء بها تدريجيا على مستوى البنيات التحتية وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ويندرج برنامج 2004-2008 لتنمية أقاليم الجنوب المغربي في نفس الاتجاه بغلاف مالي يصل إلى 7,2 مليار درهم. وهو برنامج مساهم في الدفاع عن وحدة البلاد ، إذ المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها تذود عنها قواتنا المسلحة الملكية بعزم وإرادة نابعتين من إجماع وطني راسخ وإلتفاف حول قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس.

ومن الميادين التي تحضى بمزيد من العناية كعامل أساسي في إشاعة الأمان والطمأنينة داخل النسيج الاجتماعي قضايا الأمن. فقد أبانت مجموعة من الأحداث والمؤشرات أن المغرب باعتباره كيانا تاريخيا متميزا وبكونه أرضا تساكنا وتماراج حضاري، بلد مستهدف قبل غيره من الدول.

لذلك أصبح مجهود الحكومة ينصب على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والتدابير على سبيل الوقاية من مخاطر ظواهر الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة وترويج المخدرات والهجرة السرية والجناح المرتبطة بالمعلوماتية.

وهو مجهود يبذل بنفس الحرص على ضمان سلامة النسيج المجتمعي من انعكاسات الاختلالات المترتبة عن الإقصاء والتهميش. وهو كذلك مجهود يبذل في إطار ضوابط دولة الحق والقانون وتوسيع المكتسبات في ميادين الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي.

ومن هذا المنطلق كذلك تعمل الحكومة على متابعة تأهيل القضاء. وقد عرفت السنوات الأخيرة تخصيص موارد مالية مهمة وامتزايدة لتحديث جهاز القضاء وانطلاقا من ترسخ القناعة بأن بلوغ مقاصد هذا التحديث يشكل مرتكزا واثقا لتعزيد وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي وسندا لا محيد عنه لترسيخ مقومات دولة الحق والقانون.

ويتجلى هدف خلق المناخ المحفز على الاستثمار وتطهير المعاملات في العمليات المبرمجة لقطاع العدل في مشروع القانون المالي. وذلك جنبا إلى جنب مع تهيئة فروع محاكم الأسر وتطوير وسائل عمل الجهاز القضائي من خلال توفير الاستعمال التدريجي والمنهجي للمعلومات.

ولتجسيد الالتزام بمقتضيات ميثاق التربية والتكوين ، يتواصل مجهود الارتقاء بقطاع التعليم من الزاوية الكيفية.

فإضافة إلى برامج تكثيف شبكة المدارس ، الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وتجهيزها والحرص على توزيعها بما يضمن الحد من الفوارق الجهوية ، هناك مجهودات تخص تطوير البرامج والمناهج التربوية وتوفير الكتاب المدرسي بمواصفات تخدم تحديث العملية التعليمية في كل أطوارها.

كذلك ولجعل تطور نظامنا التعليمي يفي بمتطلبات الانسجام مع مستلزمات عالم التواصل وتكنولوجيا الإعلام ، هناك مجهود حثيث لإدخال المعلوماتية. وضمن أهم المستجدات التي يحملها مشروع قانون المالية لسنة 2005 استقادة قطاع التعليم من الصندوق الجديد لخدمات المنفعة العامة للاتصالات.

كذلك أصبح قطاع التكوين المهني يحظى بعناية متزايدة بحكم دوره في عملية الربط بين منظومة التكوين وأهداف تنمية الجهاز الانتاجي وتوسيع قطاعاته. ويتجلى المجهود الذي تبذره الحكومة في السهر على الرفع من الطاقة الإستيعابية لمراكز التكوين المهني من جهة أولى وفي تنويع مسالك هذا التكوين من جهة ثانية. وكذلك في اعتماد مقاربات جديدة للرفع من مردودية الخريجين بواسطة التكوين داخل المقاولات من جهة ثالثة.

ولمواجهة آفة الأمية في أفق 2017 خصص مشروع قانون المالية غلفا مهما لتنفيذ برنامجي التربية غير النظامية وتحسين التكوين الأساسي للبالغين. وهما برنامجان يندرجان ضمن البرنامج العام للحملة الوطنية لمحاربة الأمية التي انطلقت في كافة ربوع البلاد على أساس مقاربة تشاركية وتعبوية تساهم فيها وتنفذها السلطات العمومية جنبا إلى جنب مع جمعيات المجتمع المدني.

وبالنسبة لقطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ، خصص المشروع اعتمادات مهمة لميزانية التجهيز. فهي تشمل مواصلة أشغال بناء كليات جديدة وتعزيز التجهيزات الإدارية وبناء المركبات الرياضية والاهتمام بمجال البحث العلمي والمؤسسات القائمة عليه.

وبغاية النهوض بالنشاط الثقافي كمرتكز لإبراز الخصوصيات الحضارية والتاريخية التي تميز الهوية المغربية ، خصص مشروع قانون المالية اعتمادات لتشديد المنشآت الثقافية والفنية والمحافظة على التراث المعماري ودعم الأنشطة الفنية والثقافية بكل تنوعاتها.

ولإبراز العمل المبذول في مضمار العناية بمقومات البلاد ، تجدر الإشارة إلى قطاعات تأطير الشباب المغربي والعناية بالأنشطة الرياضية.

ففي السنوات الأخيرة أصبح تأطير الشباب محط مجهود مكثف ومبني على أساس ترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية والتنشئة على التشبع بحقوق الإنسان والتسامح والتحفيز على الانفتاح والابتكار والإبداع. وفي هذا الأفق تتدرج برامج توسيع وتجهيز شبكة المخيمات الصيفية في إطار عملية "العطلة للجميع" وتأطير النشأ والتشجيع على القراءة وتقوية الأدوار المنوطة بدور الشباب وبالمراكز النسوية والنهوض بمتطلبات التجهيز والممارسة لمختلف الرياضات.

1-2 ميزانية إرادية لرفع مستوى جهود استثمارات الدولة

بالنسبة للسنة المالية 2005 يتكون جهود الاستثمار العمومي من :

| | | | |
|----------|---------------------------------------|-------|------------|
| أولاً : | مخصصات ميزانية استثمار الدولة | 19,04 | مليار درهم |
| ثانياً : | الحسابات الخصوصية للخرينة | 6,56 | مليار درهم |
| ثالثاً : | صندوق الحسن الثاني..... | 00,2 | مليار درهم |
| رابعاً : | المؤسسات والمقاولات العمومية | 37,13 | مليار درهم |
| خامساً : | مصالح الدولة ذات التسيير المستقل..... | 0,17 | مليار درهم |
| سادساً : | الجماعات المحلية | 6,00 | مليار درهم |
| | المجموع | 70,90 | مليار درهم |

ومقارنة مع السنة الجارية ، أي سنة 2004، ارتفع هذا المجهود بنسبة 11%. وهو مجهود يوضح من زاوية أولى تنوع وتكامل التدخلات العمومية كفعل استثماري. وهذا التنوع بدوره هو نتيجة منطقية ومباشرة للتطور الذي طرأ على التدخلات العمومية وعلى تقاسم الأدوار بين مكونات الدولة كسلطة عمومية وكقطاع عام. ذلك أن وظائف الدولة ومؤسساتها تتغير مع تحولات المشهد الاقتصادي ، الداخلي والخارجي. فعوض تدخلات مباشرة وممركزة أصبح الاستثمار العمومي يخضع لعملية توزيع للأدوار. وانتقل ثقله من الميزانية المباشرة للمرافق الحكومية والقطاعات الوزارية إلى مؤسسات القطاع العام. وهي مؤسسات أصبحت تعمل وفق منطق الاقتصاد المنفتح وعلى أساس ضوابط الفعالية والمردودية والرشادة. وتوزيع الأدوار هذا اقتضته متطلبات النهوض بمختلف حاجيات الاقتصاد والمجتمع في اتجاه جعل الدولة تقتصر على وظائف المصاحبة والمؤازرة لسير الاقتصاد الوطني وتكفل بالأساس بجوانب معينة من التجهيزات الأساسية.

ففي مجال البنيات التحتية للنقل والمواصلات وهي تجهيزات أساسية تواكب حاجيات توسع النسيج العمراني وتغيرات التوزيع الجغرافي لسكان المملكة ، يصل مبلغ الاستثمار العمومي الإجمالي إلى ما يناهز 21,8 مليار درهم.

ويشمل مجهود التجهيز العمومي كذلك قطاع الماء على مستوى بنيات الإنتاج والتوزيع. فالاستثمار العمومي الموجه لتدبير وتعبئة وصيانة وتوزيع الموارد المائية يبلغ حوالي 7،8 مليار درهم. وتتولى ميزانية الدولة المخصصة لهذا القطاع الأساسي مهام مواصلة تشييد أربعة سدود. في حين ينصب برنامج استثمار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب على تكثيف وتسريع برنامج تزويد العالم القروي بالماء في اتجاه الرفع من معدل الربط إلى 92% في أفق 2008 إضافة إلى مهامه في صيانة وتجديد وتقوية قدرات البلاد على إنتاج وتوفير الماء.

ولغاية تحضير الأرضية اللازمة لتتويج وتكثيف النسيج الصناعي وتقوية شبكة إنتاج وتوزيع الطاقة سيصل المبلغ المخصص لتجهيز الصناعات والمعادن والطاقة 6،9 مليار درهم. وهي تجهيزات تهم :

– إعداد مواقع الأنشطة الصناعية (حظائر ومناطق صناعية ، مناطق للأنشطة الاقتصادية ، مشاتل المقاولات ، مناطق حرة للتصدير) ؛

– تهيئة وترميم البنى التحتية للمناطق الصناعية الموجودة ؛

– تقوية شبكة التوزيع والربط الكهربائي ؛

– تطوير برنامج استغلال الفوسفات ؛

– تكثيف وسائل البحث والاستكشاف المعدني واستغلال المناجم الصغرى.

وبالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري ، يصل مبلغ الاستثمار العمومي إلى 3،3 مليار درهم وتتخلص أهم العمليات المبرمجة في :

– مواصلة عمليات تجهيز وتهيئة الدوائر السقوية للرفع من مردوديتها واستصلاح دوائر السقي الصغير والمتوسط ؛

— إنجاز برامج التنمية القروية المندمجة لمناطق البور والمناطق الجبلية وإنعاش أنشطة الرعي وتربية المواشي ؛

— الشروع في عمليات الكراء الطويل الأمد للأراضي الفلاحية للدولة (صوجيطا وصوديا) عن طريق مناقصة دولية كمنفذ أولي لإعمال سياسة فلاحية جديدة قوامها المردودية والفعالية ؛

— تكثيف وسائل البحث الزراعي العلمي وتطوير قدرات بلادنا في مجال الصيد البحري وتعزيز وسائل التكوين المهني وتيسير سبل التغطية الاجتماعية لصالح عمال وأطر الصيد البحري.

تهم تدخلات الدولة المرتكزة على برامج الاستثمار تهيئة البنيات الاستقبالية للنشاط الاقتصادي. وتبلغ الاعتمادات المبرمجة لغاية تحقيق ودعم الإنعاش الاقتصادي 3،2 مليار درهم.

وتتمحور مشاريع الإنعاش الاقتصادي حول إنجاز تجهيزات أساسية ودراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لمناطق النشاط الصناعي ومواصلة إنجاز المحطات السياحية المبرمجة.

3-1 ميزانية إرادية لتأكيد مقاربة التضامن ومحاربة الفقر

أصبح البعد الاجتماعي يكتسي أهمية بالغة في بلورة السياسات العمومية. ويجد ذلك ترجمته في تزايد حصة القطاعات الاجتماعية في ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة من جهة أولى وفي تطور استراتيجيات التنمية الاجتماعية المندمجة وتنفيذها بشكل منهجي من جهة ثانية.

وتؤكد مضامين مشروع ميزانية 2005 الاهتمام بالبعد الاجتماعي حيث أن نسبة 55% من الميزانية مخصصة للقطاعات الاجتماعية باعتبار الجهود الاستثنائية المبذول في مجال إبراء ذمة الدولة من متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد.

يحظى القطاع الوزاري المكلف بحقول التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة والطفولة وحماية الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة باعتمادات متزايدة سنة بعد أخرى.

إن الاعتماد على المقاربة التشاركية في ميدان العمل الاجتماعي واستنادها على سياسة القرب مكن من إنجاز تقدم في المنجزات. لكن حجم الخصائص الاجتماعي يتطلب تكثيف الجهودات المشتركة التي يقوم بها المرفق الحكومي المختص جنبا إلى جنب مع التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية والمؤسسات العمومية الأخرى. وسيكون من الضروري كذلك تحيين آليات التدخلات الاجتماعية ومراقبة استهدافاتها حتى نضمن نتائج ملموسة في حقول حاجات اجتماعية متعددة لا تقبل الانتظار.

فبفضل التوجه التشاركي تتطور اليوم وبشكل يدعو للاعتراز ، برامج التضامن والإسعاف بتنسيق وتشاور بين الفاعلين العموميين والخواص والجمعويين. وتترسخ من تم ثقافة التضامن لتغذي الاجتهاد المتواصل لمؤسسات وجمعيات العمل الاجتماعي بتوجيه وإشراف وتتبع ملكي سامي.

وتشكل سنة 2005 منعطفا أساسيا في توسيع الخدمات الاجتماعية لأنها سنة وضع لبنات نظام التغطية الصحية. وهو نظام أساسي وهادف نحو توطيد أسس التلاحم داخل المجتمع المغربي. لكنه يتطلب مجهودا ماليا إضافيا ويقتضي إعماله التعجيل بإدخال إصلاحات تنظيمية على نظام الصحة العمومية وعلى نمط تدبير التعااضديات وعلى صندوق الضمان الاجتماعي. ويتطلب هذا النظام كذلك تفهم وتعبئة ومساهمة ومساندة الإدارات والمقاولات العمومية والخاصة والجماعات المحلية والمنظمات المهنية والنقابية.

وستعمل الحكومة جاهدة في هذا الاتجاه حتى تضمن لنظام التغطية الصحية قابلية الاستمرار بواسطة أعمال تدريجي.

ولتفعيل النظام الجديد للصحة ، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2005 اعتمادات تلائم متطلبات إنجاز برنامج العمل الاستراتيجي لقطاع الصحة للفترة 2003-2007. وهو برنامج يركز على تكثيف الجهود المبذول لتحسين تدبير

القطاع والتوسيع التدريجي للتغطية الصحية وتأهيل وتحديث البنيات الاستشفائية وتقوية عرض الخدمات الصحية والرفع من جودة العلاجات المقدمة.

فإلى جانب متابعة برنامج إصلاح المستشفيات من خلال تعزيز اللاتمرکز واللاتركيز كنمط لتدبير المصالح الصحية ، يهدف برنامج العمل الاستراتيجي تنمية البرامج ذات الأولوية الخاصة بإنعاش الخدمات الصحية وخدمات المراقبة الوبائية ومحاربة الأمراض المعدية والأمراض الجديدة. وهو كذلك برنامج لتعزيز عمليات صيانة الممتلكات التابعة لقطاع الصحة العمومية وترشيد استعمالات عقاراتها وتجهيزاتها وتوطيد عمل مراكز تحاقن الدم والمختبرات والمعاهد الوطنية وتحديث تدبير الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا القطاع.

هناك كذلك التوجهات الجديدة لسياسة السكن الاجتماعي وهي سياسة موجهة لتقوية العرض ومساندة طلبات المواطنين.

ومن زاوية العرض ، غيرت الدولة ترسانة التحفيزات المقدمة بغرض ملائمتها مع متطلبات تقوية إنتاج السكن الاجتماعي من جهة أولى كما أنها عملت على تحسين شروط توفر المنعشين العقاريين على الأراضي الصالحة للبناء من جهة ثانية.

أما من زاوية مساندة الطلب ، فقد أنشئت صناديق الضمان لتيسير شروط الحصول على قروض بنكية مشجعة وملائمتها مع الوضعيات الاجتماعية للفئات الراغبة في اقتناء السكن الاجتماعي.

على هذا الأساس تمت تقوية وتحيين الإجراءات والتدابير الموجهة للمساندة المالية والتقنية والتنظيمية مما مكن سياسة السكن من آليات وأدوات ملائمة كما هو شأن رصيد صندوق التضامن للسكن والذي يبلغ 1 مليار سنويا من الاعتمادات المتأتية من الرسم على الإسمنت.

الاستراتيجية الجديدة للسكن ترافقت بالسعي نحو ملائمة التأطير التقني والتنظيمي وجعله قادرا على خلق شروط الإنتاج ووسائل دعم الإنعاش العقاري لفائدة السكن الاجتماعي من جهة أولى ووضع إطار تعاقدى شفاف لتنظيم صيغ الشراكة بين مختلف الفاعلين من القطاعين الخاص والعام من جهة ثانية .

سنة بعد أخرى تعمل الحكومة على تدارك مظاهر النقص التي تسم العالم القروي. فالسياسة الاندماجية في العالم القروي تعالج مظاهر الخصاص من خلال تسريع وتيرة إنجاز التجهيزات والخدمات الأساسية في أفق زمني مضبوط.

فبرنامج الكهرباء القروية استطاع أن يصل إلى نسبة تغطية تناهز 70 % سنة 2004 بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 22% سنة 1996. وبرنامج تعميم الماء الشروب على مختلف مناطق العالم القروي انتقل من 14 % سنة 1994 إلى 55 % سنة 2003. وقد تم تحديد موعد 2007 للوصول إلى تغطية 98 % بالنسبة للكهرباء و 90 % بالنسبة للماء الصالح للشرب.

وإضافة إلى هذين البرنامجين، تتجلى السياسة الاندماجية للعالم القروي في برامج فك العزلة والتي تتلخص في بناء الطرق والمسالك القروية وبيدل مجهود متواصل لإحكام الربط مع الشبكة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية.

وقد اتخذت الحكومة مبادرة جريئة وشجاعة رغم ثقل تكاليفها على ميزانية الدولة في مجال التقاعد. فبعد الإجراءات المتعلقة برفع الحيف المترتب عن إدخال إصلاح 1990 و 1997 في ميدان معاشات موظفي ومستخدمي الإدارات العمومية ، قررت الحكومة معالجة مشكلة متأخرات مساهمة الدولة إزاء الصندوق المغربي للتقاعد والذي بلغ 11 مليار درهم.

هكذا تتجسد مرة أخرى الإرادة الصريحة في مواجهة رواسب وهفوات تدبير الشأن العام وفي طمأننة متقاعدي اليوم ومتقاعدي الغد.

وتتضاف هذه المبادرة إلى مسلسل معالجة الإشكالية العامة للتقاعد والتي أندرت بتفاهم الخلل الناجم عن التطور الديمغرافي لبنية المساهمين في نظام المعاشات. لتفادي ذلك على الأقل بالنسبة للسنوات المقبلة، عمل المشرع على الرفع من نسب المساهمة من جهة أولى وعلى معالجة مشاكل صناديق التقاعد الداخلية في اتجاه التوحيد والبحث عن التوازن المالي من جهة ثانية. وكذلك ومن جهة ثالثة بذلت الحكومة والبرلمان الجهود اللازمة لصيانة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

4-1 ميزانية لتنشيط الاقتصاد وتأهيل المقاول

سعت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى إحكام عناصر الاستراتيجية الجديدة لمصاحبة أداء الاقتصاد الوطني. وترتكز هذه الاستراتيجية على المبادئ الموجهة التالية :

- الإقرار بإدخال تغيير عميق على الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة المغربية وللقطاع العام من خلال الاقتصار على مصاحبة الأداء العام للاقتصاد الوطني وإحكام المؤازرة الاستراتيجية لمبادرات القطاع الخاص؛
- فسح المجال أمام مشاريع ومبادرات الخواص في إطار دولة الحق والقانون واحترام المصالح العليا للبلاد وحاجياتها الكبرى في انسجام مع الاتفاقيات التي تربط المغرب مع شركائه ضمن التزاماته الدولية.

من هذا المنطلق عرف المشهد الاقتصادي المغربي خلال السنوات الأخيرة تغيرا تدريجيا في اتجاه الانفتاح وبناء أسس الاقتصاد التنافسي. وقد عملت الحكومة على تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية وتأطيرها بمسلسل إصلاحات تحديثية متتالية. وتبرز حصيلة هذا المجهود المعقلن والتدريجي في :

- مراجعة وتحيين النصوص المنظمة للنشاط الاقتصادي ؛
- السعي نحو تطهير المعاملات والعلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي وبلورة آفاقه على المستوى التشريعي والتنظيمي ؛
- الدفع نحو جعل إصلاح القضاء ينعكس على سلامة وتطور المعاملات وتحسين مناخ الأعمال والاستثمارات ؛
- الحرص على إصلاح القطاع العام والإدارة العمومية.

وقد برزت الصيغ المتخذة لمؤازرة المقاول عبر الإجراءات الرامية إلى توضيح قواعد الإلزام الجبائي وتقوية أواصر الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين وإدارة الضرائب والتدابير المتخذة للضغط على تكاليف الإنتاج بواسطة مسلسل تنزيل تكلفة الطاقة. وهي تبرز كذلك من خلال سهر السلطات العمومية على الدفع نحو الأخذ بمتطلبات التأهيل التقني والتنظيمي للمقاول المغربية من خلال

تعبئة الوسائل المادية والبشرية الوطنية ومساهمات التعاون الدولي وإشراك المنظمات المهنية وتطوير وسائل التمويل للرفع من القدرات الإنتاجية والتنافسية للمقاولات المغربية.

وللإشارة فمسلسل تنزيل تكلفة الكهرباء متواصل حيث أن مقاولات الصناعة ستتمكن من الاستفادة من إجراء جديد للمكتب الوطني للكهرباء يخص تطبيق تعريفة اختيارية حسب الشطر الزمني لاستعمال التيار الكهربائي.

وعلى المستوى القطاعي وفي إطار بلورة استراتيجيات قطاعية محكمة تلائم وضع كل قطاع وتتماشى مع مستلزمات الحفاظ أو الرفع من قدرته التنافسية إزاء المزاومة الخارجية ، تسعى الحكومة بتشارك مع الهيئات والجمعيات المهنية إلى بلورة إجراءات الدعم والمساندة القطاعية لربح رهانات التأهيل والجودة في الإنتاج.

وفي هذا الأفق وبالنسبة للقطاع الفلاحي ، نحن بصدد الإعداد لسياسة فلاحية جديدة تتجه نحو التحضير الجدي لمختلف فروع النشاط الفلاحي لمواجهة تحديات الانفتاح من جهة وضمان المستوى الكافي من الإنتاج المحلي للسوق الداخلي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار تترجم الإجراءات المتخذة لمراجعة الدعم العمومي للبذور وإنتاج الحبوب وتطهير الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية ومخطط إصلاح نمط استغلال أراضي صوديا وصوجيطا والبرامج المتعلقة بتقوية تهيئة أراضي البور إضافة إلى إحكام انعكاسات البرنامج الوطني للمسالك والطرق القروية وبرنامج حماية النسيج الغابوي.

وعلى مستوى قطاع الصيد البحري يتوالى مجهود تأهيل التجهيزات وأسطول الصيد وتحديث شبكات توزيع المنتجات البحرية وتقوية وسائل البحث العلمي ومراقبة الوسط البحري وموارده. إضافة إلى العناية بالجانب الاجتماعي للعاملين بالقطاع وعلى رأسه وضع نظام للتكافل التعاضدي.

ولتوطيد استراتيجية تنمية القطاع السياحي 2010 ، تواصل الحكومة إنجاز مخطط تهيئة المناطق السياحية الجديدة. كما تعمل على مؤازرة المبادرات

الرامية إلى تجديد وتوسيع الحظيرة الفندقية من خلال تقوية وسائل التمويل ودفع النظام البنكي لتخصيص موارد متزايدة للأنشطة السياحية.

ولتعزيز آليات الإنعاش السياحي ، يتم التركيز على صياغة الدراسات والأبحاث الكفيلة باستنباط مواصفات وخصائص زبناء السياحة المغربية والنفوذ إلى الأسواق الرئيسية والجديدة. إضافة إلى الرفع من ميزانية الدعاية للمنتوج السياحي المغربي وإحداث شركة تابعة للخطوط الملكية ذات أسعار مخفضة وتوقيع اتفاقيات الربط الجوي مع جملة من شركات الرحلات السياحية وشركات الطيران لصالح دعم التوافد السياحي على مختلف جهات المغرب.

كذلك تم العمل على توسيع مبادرات تنشيط السياحة الداخلية من خلال تقديم عروض تشجيعية.

ولدعم النشاط السياحي وإبراز الخصوصيات الحضارية لبلادنا اتجهت استراتيجية إنعاش قطاع الصناعة التقليدية نحو وضع الإطار القانوني والتنظيمي لمزاولة أنشطة هذا القطاع وتعريفها وفق معايير مهنية وفنية مضبوطة.

كذلك ولتعزيز دور قطاع الصناعة التقليدية كقطاع منتج ومشغل وكمكون أساسي للاقتصاد الاجتماعي ، تتواصل مشاريع توسيع مجتمعات ومناطق أنشطة الصناعات التقليدية وقرى الحرفيين وتطوير وسائل التكوين المهني ودعم الابتكار والتحسيس بمزايا اعتماد مقاربة الجودة إضافة إلى المؤازرة المؤسساتية للقطاع التعاوني وتحديث تقنيات التسويق بالداخل والخارج.

وفي إطار رسم معالم استراتيجية جديدة في الميدان الصناعي ، تم تحديد برنامج الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2004 إضافة إلى تقوية برنامج تنويع وتحسين التكوين التقني والهندسي وبرنامج تأهيل المقاولات الصناعية.

وستشكل سنة 2005 سنة وضع أسس سياسة صناعية جديدة ستمكن من توضيح الرؤية وإعطاء دفعة نوعية للقطاعات الواعدة ضمن النسيج الصناعي المغربي.

وبالنسبة لقطاع المعادن ، ترمي السياسة المتبعة إضفاء حيوية جديدة على نشاط الاستغلال المنجمي وتطوير قدرات الاستكشاف والاستفادة من المناجم الصغرى وتحديث التقنيات المستعملة وتطوير قدرات التدبير والتسويق. وفي مجال الطاقة ، يتوالى جهود تشجيع البحث والاستكشاف عن الهيدروكربونات في عدة مناطق عبر إبرام اتفاقيات مع الشركات الدولية. وإلى جانب التحفيز على اقتصاد الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة ، تحرص سياسة الطاقة على تأمين التوريد ومواكبة ارتفاع الاستعمالات عن طريق تحرير الأسواق وإعادة هيكلة مسلكيات الإنتاج والتوزيع.

وضمن الإجراءات التي يحملها مشروع قانون المالية لسنة 2005 في مجال دعم المقاولات وتنشيط الاقتصاد الوطني :

- تخويل المقاولات الصغرى التي تعمل على الزيادة في رأسمالها الاجتماعي تخفيضا في الضريبة على الشركات بنسبة 10 % من هذا المبلغ ولمدة سنتين ؛
- رفع المنحة المخولة لمقاولات النسيج والألبسة من طرف صندوق الاستثمار لصالح التجهيزات التحتية من 5 على 10 % من كلفة الاستثمار؛
- إحداث صندوق للضمان لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجاوز اختناقات المديونية ؛
- تعميم إقرار وأداء الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة بالوسائل الإلكترونية دون الأخذ بشرط الحد الأدنى لرقم المعاملات.

5-1 ميزانية للرفع من وتيرة الإصلاحات

دخلت بلادنا في مسلسل إصلاحات شمولية بغاية تأهيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي على أسس متينة.

فخلال السنوات الأخيرة تجسد هذا التوجه الإصلاحي في عمل الدولة وفي برامج الحكومة. وهو توجه يتواصل بشكل تراكمي وينعكس بتدرج وبشكل ملموس على الوضع الداخلي وعلى مستوى علاقاتنا مع الخارج.

إن التقدم في اتجاه بناء اقتصاد قوي ، قادر على مواجهة إكراهات الظرفية الداخلية والتكيف مع ضغوط المزاحمة الخارجية ، يتطلب التسلح بمقومات أساسية. ومن ضمنها مواصلة المجهود المبذول لإضفاء علاقات موضوعية على العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. فالعمل الذي توج بإصدار مدونة الشغل يشكل حلقة أولى في هذا الاتجاه. ولذلك يتعين تحصينه واستكمالته وجعله واقعا معاشا لتطوير المناخ السليم لأداء المقولة ولصالح كل العاملين بها.

وفي نفس الاتجاه يتعين تطهير المعاملات التجارية والمالية والعلاقات بين الملزم والإدارة الجبائية بصفة خاصة والمواطن والإدارة بصفة عامة لجعلها جميعا محكومة بضوابط دولة الحق والقانون.

فلإنجاز تقدم ملموس في مجال الإصلاح الضريبي يتعين القيام بمجهود تدريجي في اتجاه توسيع الوعاء الجبائي. فالتوسيع منطلق التخفيف من الضغط الجبائي وأرضية لبلوغ عدالة جبائية حقيقية. وهو إجراء تحتمه بشكل استعجالي وتيرة تناقص الموارد العمومية المتأتية من حقوق الجمرك من جهة أولى وآفاق انحاء إيرادات الخوصصة من جهة ثانية.

ويجدر بي هنا أن أكرر أن الإجراء الذي أتى به مشروع قانون المالية لسنة 2005 ليس إجراء يستهدف قطاعات الاقتصاد الاجتماعي المنظمة على شكل تعاونيات النشاط الحرفي أو الفلاحي. بل هو إجراء يهدف احترام ضوابط المنافسة داخل مختلف مكونات النسيج الصناعي ، المتقدم والعصري. فهو إجراء يخدم مصلحة كل المؤسسات الصناعية ويؤمن مصالحها المستقبلية في إطار الاقتصاد التنافسي الشفاف. لذلك تم العمل على صياغة الإجراء صياغة واضحة لا تقبل أي تأويل بما في ذلك التنصيص على حجم رقم المعاملات وهو 5 مليون درهم.

إصلاح قطاع العدل يدخل في نفس السياق. ومن اللازم استكمال حلقاته الواحدة تلو الأخرى. وتتلخص الأهداف المبرمجة برسم سنة 2005 في تحسين الإطار التنظيمي والقانوني للمحاكم التجارية وبلورة الأسس الموضوعية للتحكم التجاري وضبط السجل التجاري.

ولتعميق مسلسل إصلاح القطاع العام يتعين إعمال مبادئ الشفافية والمسؤولية والترشيد والمراقبة والمحاسبة بشكل يضمن لمكونات هذا القطاع القيام بوظائفها والتزاماتها إزاء المجموعة الوطنية. وستجدون في التقرير حول مؤسسات ومقاولات القطاع العام مؤشرات ونتائج متقدمة عن الوضع السابق. وهي مرشحة للتحسن بفضل إعمال النمط الجديد للمراقبة المالية الذي شرعنا في تطبيقه منذ السنة الفارطة.

لقد حصل تقدم أولي في تأهيل وإعادة هيكلة وانتشار مؤسسات ومقاولات القطاع العام وهو تقدم يستدعي المزيد إما لمواجهة رواسب وضعيات العجز أو لتحقيق مكاسب نوعية ومواجهة متطلبات الانفتاح.

وضمن الأمثلة التي يحق أن يفخر بها المغرب المنجزات التي حققتها شركة اتصالات المغرب على مستوى إسهامها في توفير خدمات التواصل في إطار تنافسي أو على صعيد نتائجها المالية. وهو مثال يوضح أن الإصلاحات المدخلة على الشركة قبل وبعد عملية الخصخصة هي أساس نجاحها وتطورها الحالي. فبفضل انخراط الشعب المغربي في تحولات عالم التواصل وبفضل تفاني العمال والأطر استطاعت شركة اتصالات المغرب أن ترتقي إلى مصاف المقاولات الطليعية في ميدان المواصلات العصرية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن تطور شركة اتصالات المغرب هو الذي سيفسر نجاح عملية تقويت 16% من رأسمالها لفائدة شركة فيفاندي ، ابتداء من يناير 2005، وتحت شروط جيدة جدا. وهو ما سيجعل المغرب وبواسطة خيار الشريك الاستراتيجي يبقى دائما في الطليعة داخل قطاع المواصلات. وسيساعد هذا التوجه وسيعطي دفعة قوية كذلك لعملية دخول شركة اتصالات المغرب إلى بورصة القيم. ونحن متأكدون من أن جزءا كبيرا من عموم المغاربة سيصبحون مساهمين في هذه الشركة مما سيضفي على المساهمة في رأسمالها الاجتماعي طابعا موسعا وشعبيا ملحوظا.

كذلك هناك القضايا المتشعبة للإصلاح الإداري ولإصلاح الوظيفة العمومية والتي تتطلب حزما متواصلا ومجهودا مكثفا إضافة إلى تبعاتها المالية. فإصلاح الوظيفة العمومية تدرج ضمن ضرورة انبثاق ثقافة جديدة لتدبير

الموارد البشرية وتحسين التأطير داخل مختلف مرافق الإدارة تمشيا مع تطور وتعقد مهامها.

وفي هذا الصدد بالذات يندرج تحسين الإجراءات التحفيزي للحث على المغادرة الطوعية. فمشروع قانون المالية لسنة 2005 وضع آليات جد مشجعة على مستوى قيمة منحة المغادرة الإرادية وعلى المستوى الجبائي كذلك. كما أن هذا الإجراء اكتسى طابع التعميم ليشمل مختلف أسلاك الموظفين.

ومن شأن هذا الإجراء أن يساهم في الدفع نحو إعادة انتشار الشغل داخل المجتمع ونحو رفع مستوى التأطير وتحسين مردودية الإدارة بصفة عامة.

وفي إطار تفعيل مسلسل تأهيل الإدارة المغربية ، تم إحداث صندوق تحديث الإدارة العمومية كإجراء مسطري يتوخى إيجاد سبل جديدة لتعبئة وسائل تمويل المشاريع الرامية إلى الرفع من القدرات التدبيرية لجهاز الإدارة العمومية.

وضمن ميادين الإصلاح المؤسستي والمالي الجماعات المحلية. فالتنظيم الجماعي الجديد حمل عناصر تجديد وتقويم للوظائف والمهام ويتعين دعمه بإصلاح نظام الجبايات المحلية وتحيين التنظيم المالي لمختلف الجماعات الترابية.

ويشكل دعم مسلسل إصلاح نظام التربية والتكوين أحد مكونات مشروع قانون المالية لسنة 2005. فأهداف هذا الإصلاح الحيوي بالنسبة لحاضر ومستقبل بلادنا هي محط إجماع. ومسؤولية إنجاح الإصلاح هي مسؤولية جماعية.

كذلك وبالنظر إلى الحاجيات المتزايدة يطرح إصلاح قطاع الماء بالحاح سواء على صعيد تقوية قدرات الإنتاج والتخزين والتوزيع أو على صعيد الحث على الاستعمال المقتصد وحماية الموارد من مخاطر التلوث والتبذير.

ومع تزايد حركية السكان وتوسع أماكن توطن الأنشطة ومتطلبات الانفتاح والتواصل مع الخارج هناك حاجة ماسة لمواصلة الإجراءات الأولية لإصلاح قطاع النقل بمختلف فروعه وتوسيع شبكاتها وتقوية وسائلها.

ونفس التوجه الإصلاحى المعمق وحب تكثيفه على مستوى القطاع البنكى والمالى. فاعتبارا لتزايد حاجيات التمويل، موازاة مع محدودية الإمكانيات الداخلىة، من اللازم أن يرتكز هذا الإصلاح على ترشيد الموجودات الداخلىة وتعبئة التعاون المالى الخارجى من خلال تحديث بنىات النظام البنكى والعمل على إكسابه مقومات المناعة والقدرة على مواكبة تنوع حاجيات التمويل.

وقد حرصت الحكومة على إعمال هذا التوجه من خلال إجراءات إصلاح المؤسسات المالية العمومية أو عبر تحيين القوانين المنظمة للقطاع البنكى والمالى وضمنها القانون الجديء لبنك المغرب الذى تداول مجلسكم بشأنه.

إن مجالات الإصلاح الضرورية متعددة. ويظهر تنوع ميادين الاهتمام بها أن هناك عمل وهناك مجهود أولى يستلزم ربط حلقاته فى اتجاه يضمن التراكم الإيجابى.

II – الأبعاد المحلية والجهوية فى مشروع الميزانية

من خلال التوجه نحو بلورة تصاميم جهوية جديدة لإعداد التراب ووضع إطار قانونى لآليات إعداد وتهيئة التراب الوطنى وكذلك بواسطة تصاميم الخدمات الاجتماعية الجماعية فى الوسط القروى والدراسات المنجزة حول قضايا التعمير والبيئة ومشاكل الموارد المائية والسواحل.... أصبح المغرب يتوفر على الأرضية الكفيلة بتعميق البعد الجهوى وجعله مرتكزا فى تدبير الشأن العام. فمن خلال اعتبار البعد المحلى فى الإنجاز وإضفاء النجاعة المجالية على البرامج العمومية وعبر ترشيد توطين المشاريع فى الأماكن والمناطق الملائمة، تتمكن السياسة العمومية من تحقيق نتائج مرضية.

فالحكومة واعية كل الوعى على أن تقييم نتائج السياسات والبرامج يرتبط بمدى ملائمة الوسائل المستعملة مع خصوصيات كل إقليم وكل جهة من جهات المملكة. ولذلك أصبح الأخذ بالبعد الترابى والتركيز عليه معيارا أساسيا فى التدبير العمومى.

وفعلا تعمق الأخذ بالبعد الترابى من خلال وضع استراتيجىة لإعداد التراب الوطنى تجسد فى بلورة مخطط وطنى وفى صياغة ميثاق وطنى. وهو ما يتيح

لبلادنا الشروع في تطوير الإطار المؤسسي للجهة الاقتصادية من جهة أولى وفي إضفاء توجه جهوي تدريجي على السياسات العمومية من جهة ثانية.

تتظافر جهود المرافق الإدارية ومؤسسات القطاع العام والجماعات المحلية لبلورة المحتوى العملي لسياسة التنمية الجهوية واستراتيجية إعداد التراب الوطني.

فقد عرفت بلادنا خلال هذه السنة أول اجتماع للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني (14 مايو 2004). وهو اجتماع توج مسلسل حوار وطني شامل أفضى إلى بلورة ميثاق وطني ومخطط وطني لإعداد وتهيئة التراب المغربي وفق ما جاء في الرسالة الملكية لهذا المجلس.

ففي برامج العمل الحكومي للسنوات الأخيرة ، أخذت المقاربة الجهوية في الترسخ على أساس توجه ملموس لتطبيق سياسة اللاتمركز وعدم التركيز في أربعة اتجاهات متكاملة :

* إدماج العنصر الجهوي ضمن الرموز المرجعية للاعتمادات المفتوحة ضمن البيان الموازني.

* اعتماد المقاربة الجهوية كمرتكزا موجه لسياسة التعاقد المعتمدة على المستويين المركزي والمحلي في إطار ترشيد الموارد العمومية ولغاية ضمان التنسيق بين مستويات التدخل العمومي.

* دفع الجماعات المحلية للانخراط في المقاربة التعاقدية مع الدولة ومع المؤسسات العمومية والمنظمات غير الحكومية في اتجاه تسريع وتيرة المنجزات والتجهيزات اللازمة لتحسين محيط عيش المواطنين.

* الإجراءات الجديدة الخاصة بتحسين ظروف تدبير المالية المحلية عن طريق تبسيط نظام الجبايات المحلية والرفع من مردوديته من جهة أولى وبواسطة وضع مخطط محاسبي للجماعات المحلية يتلائم مع مقتضيات المدونة العامة للتنميط المحاسبي من جهة ثانية.

2-1 التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية

يتعلق الأمر هنا بمجهود الاستثمار المبذول من طرف الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن لا يتعلق الأمر إلا بجزء فقط مادام أن المجموع العام لاستثمارات الدولة غير قابل للتوزيع الجهوي. خاصة ما يرتبط بنفقات الدفاع الوطني والتحملات المشتركة وإمدادات الدولة للمؤسسات العمومية ومصاريف الدراسات والأبحاث ذات الطابع الوطني.

ومجملا تصل الاعتمادات القابلة للتوزيع الجهوي في ميزانية التجهيز 6،86 مليار درهم بنسبة 56،2 % واستثمارات صندوق الحسن الثاني 1،41 مليار درهم بنسبة 70%.

ويرجع مستوى هذه النسب إلى كون الوقع الترابي لعدد من المشاريع الكبرى خاصة في مجال البنيات التحتية (سدود ، مطارات ، موانئ ، طرق سيارة) يتجاوز النطاق المباشر لأماكن توطينها. وهو ما يضيف عليها بعدا وطنيا كاملا.

ومن منطلق تجميع الجهات إلى سبعة مناطق كبرى متجانسة جغرافيا واقتصاديا، تظهر نسب توزيع استثمارات الميزانية العامة وصندوق الحسن الثاني والمؤسسات والمقاولات العمومية. وسأعرض لأهم المشاريع الخاصة بهذه المجموعات السبع والتي خصها مشروع قانون المالية لسنة 2005 باعتمادات للشروع فيها أو لاستكمال تنفيذها سأقتصر على ما هو أساسي فقط تاركا التفاصيل للميزانيات الفرعية :

1. الرباط سلا زمور زعير / الغرب الشراردة بني حسن / طنجة - تطوان

مجموع الاستثمارات العمومية 17،7 مليار درهم (34،11%) منها :

*1949 مليون درهم للميزانية العامة (28% من المجموع) ؛

*745 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني (52,8%) ؛

*15045 مليون درهم للمؤسسات العمومية (34,4%).

وتتلخص أهم البرامج في :

أ. **الطرق السيارة** : إنجاز الشطر الرابط بين أصيلا وطنجة واستكمال الشطر الرابط بين تطوان والفنيدق (28 كلم) وربط ميناء واد الرمل بالشبكة (54 كلم) ؛

ب. **السدود** : مواصلة أشغال تعليية سد سيدي محمد بن عبد الله وإنجاز سد الرواز ؛

ج. **الطاقة** : استكمال تجهيز مركز الدراسات النووية بالمعمورة وتثنية الربط الطاقوي بين المغرب وإسبانيا وإنشاء الحظيرة الهوائية ومحطة حرارية بتحضارت ؛

د. **الموانئ** : مواصلة إنجاز مركب طنجة المتوسط وتوسيع الحاجز الشمالي لميناء العرائش وتقوية منشآت ميناء طنجة ؛
و. **الفلاحة** : مواصلة توسيع المناطق السقوية باللوكس وسهل الغرب واستصلاح المناطق البورية بالخميسات وسيدي قاسم وإنجاز مشروع التنمية المندمجة للمناطق الغابوية بشفشاون ؛

ن. **الصيد البحري** : إنجاز نقطة لتفريغ المراكب وبناء قرية الصيادين بإقليم شفشاون ؛

لا. **الصناعة** : مواصلة إنجاز منطقة الأنشطة الاقتصادية بعين العودة وتأهيل المنطقة الصناعية الساكنية بالقنيطرة.

ه. **السياحة** : تهيئة منطقة لوكسوس بالعرائش (507 هكتار)

و. **التعليم والتكوين** : بناء مقر جامعة ابن طفيل وإنشاء مركب رياضي لجامعة عبد المالك السعدي.

ز. **السكك الحديدية** : إنهاء الخط الرابط بين سيدي يحيى الغرب ومشروع بلقصيري والشروع في إنجاز خط ربط ميناء طنجة المتوسط مع الشبكة الوطنية (45 كلم).

ك. **الثقافة** : مواصلة إنجاز المعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص

ع. **الرياضة** : مواصلة إنجاز المركب الرياضي بطنجة.

2. الدار البيضاء الكبرى / الشاوية ورديغة

مجموع الاستثمارات العمومية 13,8 مليار درهم منها :

- 778 مليون درهم للميزانية العامة للدولة (11,33 % من المجموع العام) ؛
- 349 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني (24,72 %). ؛
- 12.676 مليون درهم للمؤسسات العمومية (27%).

ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- أ. الطرق السيارة : أشغال الشطر الرابط بين سطات ومراكش على مسافة 145 كلم وبتكلفة إجمالية 3620 مليون درهم وكذلك المدار الخارجي لمدينة سطات 17 كلم بتكلفة 352 مليون درهم.
- ب. المطارات : تقوية البنيات التحتية وتوسيع المحطة الجوية لمطار محمد الخامس.
- ج. السدود : سد بوكركور لحماية مدينة المحمدية من مخاطر الفيضانات بتكلفة 336 مليون درهم.
- د. الطاقة : تحديث المحطة الحرارية لمدينة المحمدية.
- هـ. الصناعة : إنجاز البنيات التحتية للحظيرة الصناعية بالنواصر (252 هكتار) وهيكل المنطقة الصناعية لسيدي البرنوصي وإنشاء مشاتل للمقولة بسطات وتأهيل المناطق الصناعية المتواجدة بالبيضاء وبرشيد وسطات .
- و. التعليم العالي : إنجاز كلية جديدة للحقوق بالبيضاء وبناء مقر جامعة الحسن الثاني بالمحمدية والحسن الأول بسطات.

3. فاس بولمان مكناس تافيلالت

مجموع الاستثمار العمومي 4,5 مليار درهم (8,6 % من المجموع) منها:

- 796 مليون درهم للميزانية العامة (6،11 % من المجموع) ؛
- 79 مليون درهم صندوق الحسن الثاني (6،5 %) ؛
- 3617 مليون درهم للمؤسسات العمومية (3،8 %)
وتهم البرامج التالية :

أ- **السكك الحديدية** : مواصلة أشغال تثنيه المسار الرابط بين سيدي قاسم ومكناس والخط الرابط بين مكناس وفاس ؛

ب- **الفلاحة** : مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة للري الصغير والمتوسط بمناطق خنيفرة ، الراشدية وبولمان ، ومشروع التنمية القروية التشاركية بالأطلس المتوسط ؛

ج- **الصناعة** : إنشاء مشتل للمقاولات بخنيفرة ؛

د - **التعليم والتكوين** : بناء مقر جامعة القرويين بفاس وانجاز كلية متعددة الاختصاصات بالراشدية وبناء المركب الرياضي لجامعة مولاي إسماعيل بمكناس ؛

و- **الصحة** : مواصلة تشييد مرافق المركز الاستشفائي الجامعي بفاس.

ه- **الرياضة** : إحداث مسبح مغطى بفاس.

4. دكالة عبدة / تادلة أزيلال

مجموع الاستثمارات العمومية 3،5 مليار درهم (6،77 %) منها :

*411 مليون درهم للميزانية العامة للدولة حوالي 6 % من المجموع ؛

*104 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني حوالي 7،4 % ؛

*3008 مليون درهم للمؤسسات العمومية حوالي 6,9 %.

وضمن أهم البرامج :

أ - **الطرق السيارة** : إنجاز الشطر الرابط بين الجديدة واثنين اشتوكة .

ب- **الطاقة** : إتمام مشروع محطة تحويل الطاقة عن طريق الضخ بأفورار .

ج - **الزراعة** : تأهيل شبكة الري الكبرى بدائرة دكالة ومواصلة برنامج استصلاح المنطقة العليا لعبد دكالة وانهاء برنامج إعادة وإنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة بأزيلال وخريبكة - تأهيل المناطق السقوية لسيدي بنور وسيدي إسماعيل .

د- **الصيد البحري** : إنشاء قرية للصيادين بالواليدي

و- **المعادن** : تأهيل محطة الفوسفات بخريبكة واعتماد تكنولوجيا جديدة لمعالجة الفوسفات ذي النوعية المنخفضة وإنتاج وحدة لإنتاج الحامض الفوسفوري بشراكة مع مجموعة باكستانية وتشديد معمل جديد الفوسفات باليوسفية .

هـ - **السياحة** : تجهيز المحطة السياحية مازكان على مساحة 516 هكتار (8000 سرير).

5 . سوس-ماسة-درعة/ العيون الساقية الحمراء - بوجدور/
وادي الذهب - لكويرة / كلميم - اسمارة.

مجموع الاستثمار العمومي 5 مليار درهم بنسبة 9,72 % من
المجموع موزعة على :

• 993 مليون درهم للميزانية العامة للدولة أو 14,5 % ؛

• 63 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني أو 4,5 % ؛

• 4 مليار درهم للمؤسسات العمومية أو 9 % .

- وهي اعتمادات لصالح المشاريع التالية :
- أ- الموانئ : مواصلة إنجاز ميناء بوجدور ؛
- ب- الطاقة : إنجاز المحطة الهوائية برأس سيم بنواحي الصويرة ؛
- ج- الماء الصالح للشرب : مواصلة إنجاز برنامج توفير الماء لمنطقة أكادير ؛
- د- الفلاحة : تأهيل الري الصغير والمتوسط بمنطقة دادس (14.500 هكتار) واستصلاح مناطق البور بدوائر طاطا وتارودانت ؛
- و - الصيد البحري: بناء قرية للصيادين بتقنيت (أكدير) وإحداث خمس قرى للصيد بالأقاليم الجنوبية ؛
- هـ - الصناعة : وضع المخطط المديرى لإنجاز البنيات التحتية اللازمة لاستقبال مشاريع الاستثمار الصناعي بالأقاليم الجنوبية ودراسات جدوى إحداث المناطق الحرة بالعيون و الداخلة ومشتل للمقاولات بورزازات
- ن- السياحة_ : الشروع في تهيئة محطة موكادور (348 هكتار و 7900 سرير)
- ي- التعليم : مواصلة إنجاز كلية للحقوق وبناء مقر جامعة ابن زهر بأكادير
- ل- الرياضة : مواصلة بناء المركب الرياضي لأكادير.

وتتضاف هذه البرامج إلى المخطط الخاص لتنمية الأقاليم الجنوبية بغلاف مالي يناهز 7,2 مليار درهم للفترة 2004-2008 والذي يركز على سبعة توجهات كبرى :

- إنعاش قطاع السكن والتنمية الحضرية من خلال تجهيز أزيد من 18000 قطعة أرضية للسكن وبناء حوالي 8000 سكن اجتماعي وتجهيز مناطق الصناعة ؛
- تطوير قدرات الصيد البحري من خلال تحديث الأسطول التقليدي وإنجاز قرى الصيادين ؛
- توفير الماء الصالح للشرب وماء الاستعمال الصناعي وتعزيز شبكات التطهير ؛
- تقوية البنيات الأساسية للربط الكهربائي والشبكة الطرقية والموانئ ؛
- إنجاز مشاريع السياحة ومجمعات الصناعة التقليدية ؛

• تطوير قدرات الإنتاج الزراعي وتربية المواشي.

6. مراكش تانسيفت – الحوز

مجموع الاستثمار العمومي 3,6 مليار درهم أي حوالي 7 % من المجموعة موزعة على :

- 760 مليون درهم للميزانية العامة للدولة (11%)
- 47 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني (3,3%)
- 2827 مليون درهم للمؤسسات العمومية (6,5%)

وتهم البرامج المعتمدة قطاعات :

أ. الطرق السيارة : إنجاز شطر سطات صخور الرحامنة مراكش (143 كلم).

ب. السدود : إنشاء سد ويركان لتقوية تزويد مدينة مراكش بالماء.

ج. الفلاحة : مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة بمنطقة

الحوز ومشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية لإقليم الحوز (دائرتي

أسني وأمزميز) وإنهاء مشروع تنمية الحوض المائي لأوريكة.

د. الصناعة : تحويل الوحدة الفوسفورية بأسفي وإنشاء مشتل للمقاولات

بخريكة.

هـ. السياحة : استصلاح المنطقة السياحية لأكدال بمراكش.

ن – التعليم : بناء مقر جامعة القاضي عياض بمراكش.

و – الصحة : مواصلة بناء المركز الاستشفائي الجامعي بمراكش.

لا – الرياضة : مواصلة تشييد المركب الرياضي لمراكش.

7. الجهة الشرقية / تازة – الحسيمة – تاونات

مجموع الاستثمار العمومي 3,7 مليار درهم موزعة على :

- 1178 مليون درهم لميزانية الدولة حوالي 17%
- 25 مليون درهم لصندوق الحسن الثاني حوالي 1,8%

• 2559 مليون درهم للمؤسسات العمومية حوالي 5,8%

وهي اعتمادات تتضاف إلى برامج وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المملكة وإلى البرنامج الخاص الذي تمت بلورته تمشيا مع التوجيهات الملكية بمناسبة انطلاق مخطط إعمار منطق الحسيمة المتضررة من وقع زلزال مارس ويصل مبلغه الإجمالي إلى 2,7 مليار درهم على أساس تعبئة كل وسائل التمويل المتوفرة من المالية العمومية بمختلف مواردها إضافة إلى رصيد الاكتتاب التضامني للمواطنين المفتوح تحت حساب 111 لدى بنك المغرب.

أما الاستثمارات المبرمجة برسم ميزانية 2005 لفائدة هذه المنطقة فتهم :

- أ - الموانئ : مواصلة أشغال توسيع ميناء الحسيمة ؛
- ب - الطاقة : تقوية الربط الكهربائي بين المغرب والجزائر ؛
- ج . الماء الصالح للشرب : تقوية تزويد مدينة وجدة والمراكز المجاورة ؛
- د. السكك الحديدية : انطلاق أشغال إنجاز الربط بين تاوريرت والناضور (117 كلم) ؛
- هـ - الفلاحة والتنمية القروية : مواصلة مشروع استصلاح الدائرة السقوية بمنطقة ساهلة (تاونات) وإنجاز المرحلة الثانية من مشروع تنمية المراعي للجماعات القروية بأقاليم تاوريرت وجرادة وفكيك ومشروع التنمية القروية المندمجة بمنطقة تاوريرت - تافوغالت ؛
- و. الصيد البحري : إنجاز منطقة بادس لتفريغ المراكب ؛
- ن - الصناعة : إنجاز منطقتين حرتين بني أنصار (81 هكتار) وحظيرتين صناعيتين بسلوان وبركان ودراسات الجدوى والوقع المالي والاقتصادي لقطب التنمية الصناعية بالجهة الشرقية بشراكة مع وكالة التنمية ومكتب استغلال الموانئ ؛
- م - السياحة : إنجاز المحطة السياحية بالسعيدية (614 هكتار و 2800 سرير)
- ي - التعليم : متابعة أشغال إنجاز كلية الطب بوجدة وبناء مركب رياضي لجامعة محمد الأول ؛
- لا - الصحة : الشروع في بناء مركز استشفائي جديد بوجدة.

2-2 – الجماعات المحلية

بالنسبة للسنة الحالية ، سنة 2004، يمكن تقديم المعطيات الأساسية لتطور المالية المحلية والتوزيع الجهوي لميزانية الجماعات المحلية.

أ. تطور المالية المحلية

- كما هو معلوم يعتمد تمويل الجماعات المحلية على أربعة عناصر كبرى:
- 1 – الموارد الجبائية المحلية وهي أساس الموارد القارة والتي يتعين النهوض بها: 2,6 مليار درهم ؛
 - 2 – حصة الجماعات من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة وتساهم في تمويل ميزانية الجماعات بنسبة 55 % : 9,6 مليار درهم
 - 3 – الضرائب المحولة من طرف الدولة : الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل ، والضريبة المهنية والضريبة الحضرية ورسم النظافة 3,6 مليار درهم؛
 - 4 – القروض الممنوحة من قبل صندوق التجهيز الجماعي : 1 مليار درهم.

هكذا وخلال سنة 2004 وصل المبلغ الاجمالي لموارد الجماعات المحلية 16 مليار درهم مقابل 2800 مليون سنة 1976، سنة انطلاق التجربة الجماعية الجديدة.

ويوضح هذا المبلغ أن الوسائل المالية للجماعات تضاعفت 20 مرة ما بين 1976 و 2004.

وعلى مستوى النفقات كذلك، فهي الأخرى تضاعفت بنفس الحجم. لكن في الوقت الذي عرفت فيه نفقات الاستثمار نوعا من الاستقرار سجلت نفقات التسيير ارتفاعا مضطردا حيث وصلت إلى 11,4 مليار درهم سنة 2004.

ويعزى هذا الارتفاع إلى ثلاثة مصادر رئيسية :

1 - ارتفاع نفقات الموظفين التي تكون 40 % من مجموع نفقات التسيير. وهو ارتفاع ارتبط زمنيا بتوظيف حوالي 50.000 موظف ابتداء من سنة 1986 إلى أن وصلت أعداد موظفي وأعوان الجماعات البلدية والقروية إلى ما يفوق 147.000 مستخدم من جهة أولى وارتبطت ماليا باستفادة الموظفين والأعوان الجماعيين من مختلف التدابير والزيادات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي.

ومن نافلة القول أن هذه الأعداد تفوق الحاجيات الحقيقية للجماعات المحلية ومن الأجر العمل على ترشيد استعمال الموارد البشرية وإعادة انتشارها طبقا لحاجيات التأطير الإداري المحلي .

2 - تزايد نفقات الإمدادات والتحويلات حيث وصلت إلى نسبة 28% من مجموع نفقات التسيير بمبلغ 3،2 مليار درهم. ويرتبط هذا التزايد بعنصر جديد في مجال تدبير الخدمات الجماعية وهو توسيع مجالات تطبيق التدبير المفوض والذي نجم عنه ارتفاع ملحوظ برسم باب "التحويلات والمساعدة".

وقد عرف هذا الاتجاه تطورا ملحوظا من جراء لجوء عدد متزايد من الجماعات إلى صيغة التدبير المفوض لمصالح النظافة وجمع النفايات المنزلية وتنظيف الطرقات والنقل الحضري وتدبير شبكة توزيع الماء والكهرباء والتطهير.

3 - ارتفاع نفقات التسيير العادي نتيجة بروز بنود جديدة في إطار نفقات المعدات موازاة مع تطبيق تبويب جديد لميزانيات الجماعات المحلية.

وبالنسبة لنفقات التجهيز، فهي كذلك مرشحة للارتفاع رغم هامش الفوائض المخصصة لها. وذلك بحكم توسع وظيفة الجماعة المحلية لتشمل المساهمة في إقامة البنيات التحتية و التجهيزات المحلية والمشاركة في وضع بنيات استقبال مشاريع الاستثمار.

وحسب أهمية الاعتمادات المخصصة ، تركزت اعتمادات الاستثمار الجماعي خلال سنة 2004 على الماء الشروب والتطهير والكهرباء والتجهيزات الاجتماعية والنقل الحضري وبناء المسالك والممرات.

والجدير بالذكر أن الموارد الذاتية والحصة من الضريبة على القيمة المضافة وفوائض ميزانيات التسيير تساهم مجتمعة في حدود 80 % في تغطية مشاريع الاستثمار ويغطي صندوق تجهيزات الجماعات المحلية الباقي.

لقد حقق الأداء العام للاقتصاد الوطني تقدما كميا ونوعيا ملموسا. ونحن نعمل في اتجاه الوصول إلى نتائج أكبر تستجيب لمستلزمات بلادنا ولإنجاز التغطية المواتية لحاجياتنا الاجتماعية والاقتصادية.

فبلادنا التي خطت خطوات نحو التقدم هي في موقع طبيعي بالنسبة لبعض القطاعات وبالنسبة كذلك لعدد من الإصلاحات البنوية ، مطالبة ببذل جهود متواصلة ومكثفة لربح رهانات المستقبل.

ومن الأكد أن الطابع الهيكلي لعدد من مشاريع التجهيز الأساسي ولمسلسل الإصلاحات البنوية وكذلك لاستراتيجيات النهوض بالقطاعات الأساسية والواعدة يبرز عزم بلادنا على مواجهة التحديات. وهو عزم راسخ يغذيه التشبع المتنامي بمنطق الإصلاح والحرص على تدارك الخصائص الاجتماعية والعمل على بناء مقومات المجتمع الديمقراطي الحداثي.

فهذا المشروع يندرج في إطار المجهود الحكومي الرامي إلى البحث عن حلول جريئة ومسؤولة تضمن فعالية التدخلات العمومية المؤطرة لتطور النسيج الاقتصادي والاجتماعي على أسس النجاعة والتضامن وطبقا للأولويات التي رسمها صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله في خطاب العرش.